التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية

دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية

Economic blocs as an influential tool in promoting international trade, A study of some economic blocs cases

حمزة فطيمة

جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، fhamza79@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/17 تاريخ القبول: 2022/11/06 تاريخ النشر: 2022/11/14

الملخص:

لقد عرفت التكتلات التجارية الإقليمية نموا من ناحية القوة الاقتصادية وتنامياً من ناحية العدد، إلى درجة أنها أصبحت تشكل الظاهرة الأكثر خطورة أمام النظام التجاري العالمي ومستقبله، حيث أصبح التكتل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول، بهدف تعزيز تجارتها العالمية باعتبارها قوة اقتصادية تستطيع ان تسيطر على أكبر قدر من التجارة العالمية وكذلك تعتبر سوق استهلاكية كبيرة جدا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التكتلات الاقتصادية، التجارة الدولية، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

Regional trading blocs have grown in terms of economic power and also in numbers, to the point that they have become the most dangerous phenomenon for the global trading system and its future.

Where the economic bloc has become a necessity imposed by international economic conditions and sought by many countries, with the aim of strengthening its world trade as an economical power capable of controlling the largest part of world trade, as well as a very major consumer market...

Keywords: economy, economic blocs, international trade, European Union

المؤلف المرسل: حمزة فطيمة، **الإميل:** fhamza79@yahoo.com

1. مقدمة :

لقد حدثت مجموعة من التطورات على الساحة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أبرزها التوسع الكبير في التجارة الدولية، وقد تزامنت هذه التحولات المتسارعة بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتعاظم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، وقد بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تكتلا ظهر منذ عام1992، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، أو بين دول يجمع بينها أفكار وتوجهات مشتركة، إذ أصبحت مثل هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف الآثار المتوقعة والمشكلات الاقتصادية، وبهدف تعزيز تجارتها العالمية، وما تمنحه من مزايا تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء إلى مواجهة السلع والخدمات المنتجة من الدول الغير الأعضاء، وكذلك الفوائد التي تعود على الأعضاء في التكتل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وزيادة في نسبة التشغيل نضرا لاتساع السوق، هذا ما يؤدي الى التقليل من الفقر ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء في التكتل.

1.1.الإشكالية: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ان نجيب على الإشكالية التالية:

كيف تساهم التكتلات الاقتصادية في تعزيز التجارة الدولية؟

واعتمادا على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل التكتلات الاقتصادية وماهي اثارها؟
- ماهي التجارة الدولية وأسباب قيامها وفوائدها؟
- م اهو نصيب التكتلات الاقتصادية من التجارة الدولية؟

الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية يفرض علينا الالمام بالجانب النظري للتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية، وكذلك دراسة نصيب بعض اهم التكتلات الاقتصادية من التجارة الدولية.

2.1.اهداف الدراسة: يمكن ايجاز اهم اهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التطرق الى الجانب النظري لتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية.

- عرض نصيب بعض التكتلات الاقتصادية من التجارة الدولية.

3.1.منهج البحث: من اجل الالمام بجميع جوانب الورقة البحثية تم استخدام أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، حيث تم استخدام المنهج التاريخي من اجل تتبع التطور التاريخي لمتغيرات الورقة البحثية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية، وكذلك المنهج الوصفي من اجل وصف المتغيرات الدراسة وكذلك تم استخدام المنهج التحليلي من اجل تحليل هذه الظاهرة المدروسة.

2. الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية

1.2 مفهوم التكتلات الاقتصادي ونشأته: تعود فكرة التكتلات إلى أكثر من مئة عام حيث كانت في القديم غلب عليها الطابع السياسي وذلك من خلال استغلال الدولة الحاكمة لموارد مستعمراتها، لكن بعد مرور الزمن تغيرت هذه الأفكار وتحولت من سياسية إلى اقتصادية، لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه.

1.1.2. مفهوم التكتل الاقتصادي: يثير موضوع التكتل الاقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الاقتصاديين، لذلك أطلق عليه عدة تعريفات نذكر منها:

- هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، اجتماعيا وحضريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول. (عبد المطلب، 2005، صفحة 17)
- هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان. (يوسف ، 2010، صفحة 140)
- هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار

معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة...الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. (إكرام، 2002، صفحة 45)

مما سبق نعرف التكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية و غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكتل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

2.1.2. نشأة التكتلات الاقتصادية: إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "**مرشال**" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية. (حسين، 1998، صفحة 9)

وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

- **في نصف الكرة الغربي** تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

(النافتا) وذلك سنة1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

- **في أوربا** كانت التطورات أسرع، فقام الاتحاد الأوربي الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو)في سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط. (إكرام، 2002، صفحة 25)
- **في شرق آسيا** حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (**الأبيك** APEC) .
- **في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.
- **أما في إفريقيا** قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمي. (عبد العزيز، 1976، صفحة 25)

فيمكن القول إن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

2.2.أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية: تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الواقع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1.2.2. أسباب اقتصادية: يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية

لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي: (يوسف ، 2010، صفحة 143)

- توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج؛
- زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الامر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية؛
- تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول التكتل.

2.2.2. أسباب سياسية: قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي. (فليح، دون سنة نشر، صفحة 180)

3.2.2. أسباب أمنيـــة: الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب

البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له. (يوسف ، 2010، صفحة 144)

3.2.اشكال التكتل الاقتصادي: هناك كما هو معروف، اختلاف بين أشكال التكتل الاقتصادي تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعدد ة تمثل صورا لدرجة التكامل بين الدول الأعضاء، وتكون كالتالي:

1.3.2. الاتفاقية التفضيلية(accord préférentiel): طبقا لهذه المرحلة، تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وفي نفس الوقت فإن كل دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها. (يوسف ، 2010، صفحة 145)

2.3.2. منطقة التجارة الحرة (Zone de libre échange): تشمل مجموعة الدول التي تلغي كل القيود على التجارة فيما بينها فقط، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات، وحصص الاستيراد وإعانات التصدير وغير ذلك من الإجراءات الحكومية الشبيهة التي تهدف إلى التأثير على التجارة وتبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. (عبد المطلب، 2005، صفحة 18)

3.3.2. الاتحاد الجمركي(Union Douanière) : وهو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء، وعلى إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل.

(هشام، 2009، صفحة 208)

لكن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، فهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في الدول الأعضاء والاتحاد ويزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

4.3.2. السوق المشتركة (Marche Commun): في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تتنقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص والعمالة ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة. (فليح، دون سنة نشر، صفحة 170)

5.3.2. الاتحاد الاقتصادي (Union économique): يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية. (السيد، 2009، صفحة 205)

6.3.2. الوحدة الاقتصادية (Unité économique): ويقصد به الاندماج الاقتصادي التام فهو الحد الأقصى للتكامل الاقتصادي، ويزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء وتكون اقتصادا واحدا، ويتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا

التكتل الاقتصادي وبرلمان وأنظمة تحكم وتصويت وغيرها. (فليح، دون سنة نشر، صفحة 171)

وتعد الاتفاقيات التفضيلية أكثر أشكال التكتلات انتشارا حيث يتم تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ونظام الحصص على السلع مطبقين مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء السلع المعنية بهذه الرسوم إلى أن يتم إعفاء كل السلع ثم ينتقل إلى الاتحاد الجمركي، أما أقل الأشكال انتشارا فهو الوحدة الاقتصادية لأنه يتطلب وحدة سياسية.

3.ماهية التجارة الدولية

1.3.مفهوم التجارة الدولية: هناك العديد من التعاريف التي تطلق على التجارة الدولية نذكر منها:

- هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي. (موسي و واخرون، 2001، صفحة 13)
- هي انتقال السلع، الأفراد، رؤوس الأموال التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو حكومات أو منضمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة. (جمال، 2006، صفحة 11)
- هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة. (محمد، 2003، صفحة 63)

من خلال ما سبق نستخلص ان التجارة الدولية هي تلك العملية التي يتم من خلالها تبادل السلع و الخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول المختلفة و دلك من أجل تحقيق منافع بين الأطراف المتبادلة حيث تتيح التجارة الدولية أو الخارجية إلي حصول كل دولة علي مالا يتوافر لديها من ضروريات الحياة لشعبها بسبب ظروف طبيعية أو رأسمالية في عدم إنتاجها فعن طريق التجارة الدولية أو الخارجية تستطيع أي دولة أن تقوم باستيراد كل ما تحتاجه من الدول المتقدمة مقابل أن تصدر لها هي الأخرى كل ما تحتاجه الدول الأخرى .

2.3.أسباب قيام التجارة الدولية وفوائدها: تتبادل الدول السلع والمنتجات مع بعضها البعض وفي هذا الإطار يتبادر إلى أذهاننا لماذا لا تقوم كل دولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه، ومن ثم لا تكون في حاجة إلى غيرها؟

2.3.2. أسباب قيام التجارة الدولية: لقد بحث الاقتصاديين هذا الامر وارجعوا قيام التجارة الدولية واستمرارها الى الأسباب التالية:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في سداد حاجياتها، فالتفاوت بين العرض والطلب للسلع والخدمات يؤدي بالدولة إلى استيراد حاجاتها من الخارج في حالة العجز، وتصدير الفائض إلى الخارج في حالة الوفرة منه؛
- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة؛
- سوء توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم يؤدي بكل دولة إلى أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتناسب وظروفها الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية؛
- التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول يمثل دافعا هاما لقيام التجارة الدولية، حيث إن السلع التي تنتج بتكاليف منخفضة تباع بأسعار منخفضة، ويكون الطلب عليها كبير، والعكس؛
- المناخ له أثر كبير في تكاليف الإنتاج ونفقات الإنتاج الزراعي خاصة، لذلك فإنه على أي دولة أن تقوم بالتخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة؛
- إن اختلاف أذواق أفراد البلدان يعود إلى اختلاف العادات، التقاليد، الأديان، البيئة الثقافية والتقدم العلمي، هذا يدفع بالأفراد إلى استبدال بعض السلع الاعتيادية بالسلع الأجنبية، فيؤدي هذا إلى حركة السلع بين داخل الدولة وخارجها وبالتالي تؤثر في حجم التجارة الدولية. (موسي و واخرون، 2001، صفحة 17)

2.3.3. فوائد التجارة الدولية: إن التبادل التجاري مع العالم الخارجي أمر حتمي بالنسبة لأغلبية دول العالم، ومجمل هذه الفوائد أو المزايا التي تحققها الدولة من التجارة الدولية تتمثل فيما يلي:

- التخلص من السلع الزائدة ذات المنفعة القليلة، وذلك ببيعها وتصديرها إلى الخارج بثمن أعلى من الذي يمكن البيع به في الأسواق المحلية؛
- الحصول على سلع جديدة ذات منفعة كبيرة نسبيا، وذلك عندما يتعذر على الدولة إنتاج سلع معينة بسبب تكلفتها أو عند مرور هذه الدولة بأزمة ما مثلا في حالة الحروب أو في حالة الكوارث الطبيعية، فان الدولة تتجه إلى استيراد السلع المطلوبة لمواجهة أزمتها الطارئة؛ (محمد و محمد، 2002، صفحة 569)
- التبادل التجاري يمكن الدولة من التوسع في الإنتاج فتستفيد من الوقر الإنتاجي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في تشغيل الموارد البشرية وتخفيض تكاليف الإنتاج وغيرها من الفوائد؛
- إن التجارة الدولية تمكننا من توسيع أنماطنا الاستهلاكية، وكثيرا ما يتحسن المستوى المعيشي نتيجة استيراد سلع لم يكن لها وجود محليا؛
- إن التجارة الدولية تعمل على انتشار الأفكار والآراء والثقافات وتسهل التعارف بين الدول وتقل احتمالات التوتر؛
- إن التجارة الدولية تساعد على الاستقرار السياسي وانتشار السلام، لان ارتباط الدول والشعوب اقتصاديا يجعلها أكثر تقارب وميلا إلى تجنب الحروب وأثارها المدمرة؛ (محمد ا.، 2003، صفحة 51)
- تعتبر التجارة الدولية مؤشر على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية، وذلك لأن التجارة الدولية تعكس الإمكانيات الإنتاجية للدولة، وكذلك قدرتها على التصدير والاستيراد وبواسطة التجارة الدولية تستطيع الدولة أن تحسن من رصيدها من العملات الأجنبية؛ (جمال، 2006، صفحة 51)
- إن التجارة الدولية تمكن الدولة من الاستغلال الأمثل للموارد (موسي و واخرون، 2001، صفحة 18)، حيث تقوم الدولة بدلا من إنتاج كل احتياجاتها واستغلال كل مواردها وهدر هذه المواد الطبيعية أو المكتسبة التي تمتلكها، فإنها تتخصص في نوع من أنواع المنتجات التي يوجد لديها فيها ميزة نسبية ولذلك فإنها تقوم باستغلال أمثل لذلك المواد.

4. نصيب التكتلات الاقتصادية من التجارة العالمية

1.4.تجارة البضائع من قبل بعض التكتلات الاقتصادية

1.1.4. صادرات البضائع من قبل بعض التكتلات الاقتصادية: تعتبر الصادرات أحد مكونات التجارة الدولية، ويقصد بالصادرات البضائع او السلع قيمة السلع التي انتجت داخل البلد ما او تكتل الاقتصادي معين والتي يتم شراءها من قبل سكان بلد اخر، ولا يهم ماهي تلك السلعة ولا يهم كيف تم ارسالها جوا او بحرا او برا.

الجدول 1: نصيب التكتلات الاقتصادية من صادرات البضائع الدولية 2010-2020

الوحدة: بليون دولار امريكي

Année	Word	Eu	Nafta	Mercosur	Sadc	Asean
2010	15304	4768	1964	349	181	1050
2011	18347	5587	2283	449	223	1239
2012	18515	5343	2372	436	218	1254
2013	18970	5535	2418	425	216	1270
2014	19011	5653	2494	387	206	1297
2015	16558	4929	2293	301	157	1167
2016	16045	4970	2215	285	147	1145
2017	17742	5467	2376	325	172	1316
2018	19551	5993	2565	352	190	1448
2019	19015	5825	2550	323	172	1424
2020	17583	5458	2240	285	152	1384

Source : https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm

من خلال الجدول رقم 1 نجد ان التكتلات الاقتصادية تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات البضائع الدولية وعلى راسهم الاتحاد الأوروبي(Eu) بأكبر نسبة له على مدار عشر سنوات حيث كان في سنة 2010 نصيب الاتحاد الأوروبي 31% من مجمل صادرات البضائع الدولية وكانت اكبر نسبة تسجلها، اما في سنتي 2012 و2013 فقد وصلت نسبة الاتحاد الأوروبي من الصادرات البضائع حوالي 29% وهي اقل نسبة سجلتها، اما اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(Nafta) فكانت اقل نسبة هي 12%التي سجلتها عام 2011، اما اعلى نسبة لها كانت سنتي 2015 و2016 حيث وصلت 14%، اما السوق المشتركة الجنوبية(Mercosur) فلم يكن له نصيب كبير من التجارة في البضائع مثله مثل مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية(Sadc) الذي لم تتعدي نسبتهم 2% من مجمل تجارة

البضائع الدولية، اما رابطة دول جنوب شرق أسيا(Asean) فلم تتعدي نسبتهم 7% طوال العشرة سنوات وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل 1: تمثيل بياني لنصيب التكتلات من صادرات البضائع الدولية 2010-2020

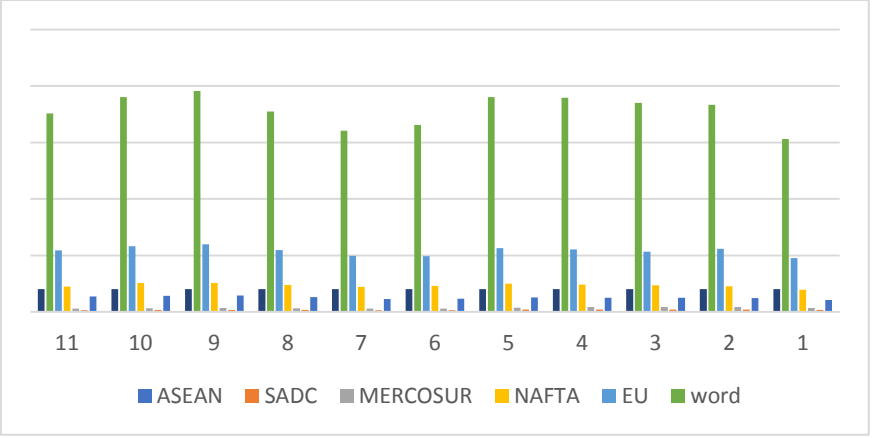

2.1.4. واردات البضائع من قبل بعض التكتلات الاقتصادية: تعتبر الواردات هي الأخرى أحد مكونات التجارة الدولية، ويقصد بواردات البضائع او السلع قيمة السلع التي انتجت خارج البلد والتي يتم شراءها من قبل سكان بلد ما او تكتل اقتصادي معين، ولا يهم ماهي تلك السلعة ولا يهم كيف تم ارسالها جوا او بحرا او برا، أي ان الواردات هي عكس الصادرات.

الجدول 2: نصيب التكتلات الاقتصادية من واردات البضائع الدولية 2010-2020

الوحدة: بليون دولار امريكي

Année	WORD	EU	NAFTA	MERCOSUR	SADC	ASEAN
2010	15438	4732	2682	306	167	953
2011	18438	5565	3091	382	213	1124
2012	18657	5178	3193	976	225	1223
2013	18966	5261	3196	398	232	1242
2014	19061	5349	3299	372	228	1244
2015	16733	4609	3151	292	194	1098
2016	16211	4622	3061	233	164	1082
2017	17986	5161	3284	255	177	1259

2018	19836	5752	3561	288	201	1429
2019	19284	5542	3499	260	189	1393
2020	17812	5135	3214	233	153	1269

Source :
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm

من خلال الجدول 2 نجد ان الاتحاد الأوروبي (Eu) له النصيب الأكبر من الواردات في البضائع الدولية، حيث سجلت اعلى نسبة له خلال سنة 2010 حيث قدرت ب 31%، حيث سجلت اعلى نسبة له خلال سنة 2010 حيث قدرت ب 31%، اما اقل نسبة سجلتها هي27% خلال سنة2012، اما التكتل الأقل حظا من نصيب الواردات من البضائع الدولية هو مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (Sadc) حيث لم تتعدي 1%، والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل 2: نصيب التكتلات الاقتصادية من مجمل واردات البضائع الدولية 2010-2020.

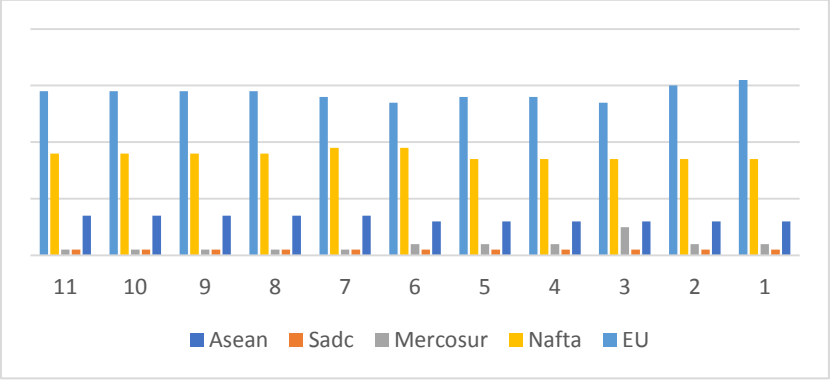

2.4.تجارة الخدمات من قبل بعض التكتلات الاقتصادية

1.2.4. صادرات الخدمات من قبل بعض التكتلات الاقتصادية: تعتبر الصادرات أحد مكونات التجارة الدولية، ويقصد بالصادرات البضائع او السلع قيمة السلع التي انتجت داخل البلد ما او تكتل الاقتصادي معين والتي يتم شراءها من قبل سكان بلد اخر، ولا يهم ماهي تلك السلعة ولا يهم كيف تم ارسالها جوا او بحرا او برا.

الجدول 3: نصيب التكتلات الاقتصادية من صادرات الخدمات الدولية 2010-2020

الوحدة: بليون دولار امريكي

Année	WORD	EU	NAFTA	MERCOSUR	SADC	ASEAN
2010	3903	1439	655	47	26	213
2011	4393	1628	725	55	28	252
2012	4522	1610	769	59	30	274
2013	4810	1739	808	57	29	302
2014	5166	1891	850	58	31	314
2015	4928	1745	855	53	28	316
2016	5015	1801	872	53	26	334
2017	5458	2003	935	56	29	368
2018	6012	2245	970	57	30	428
2019	6150	2289	989	54	29	452
2020	4914	1920	785	42	15	312

Source :
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm

من خلال الجدول 3 نجد ان الاتحاد الأوروبي هو المتصدر في صادرات الخدمات حيث بلغت نسبة الصادرات من مجمل الصادرات في الخدمات حوالي 35% سنة 2015 واعلى نسبة سجلتها هي 39%سنة 2020، اما اقل نسبة فكانت من نصيب مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) حيث لم تتعدى 1%خلال عشرة سنوات، وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل3: نصيب التكتلات الاقتصادية من صادرات الخدمات الدولية 2010-2020.

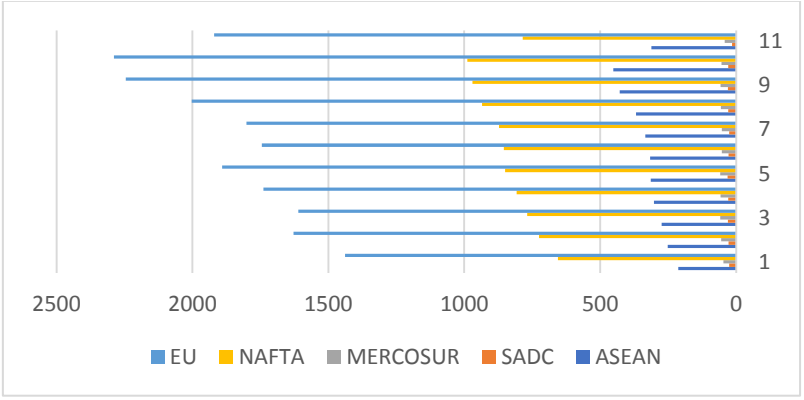

2.2.4. واردات الخدمات من قبل بعض التكتلات الاقتصادية: تعتبر الصادرات أحد مكونات التجارة الدولية، ويقصد بالصادرات البضائع او السلع قيمة السلع التي انتجت داخل البلد ما او تكتل الاقتصادي معين والتي يتم شراءها من قبل سكان بلد اخر، ولا يهم ماهي تلك السلعة ولا يهم كيف تم ارسالها جوا او بحرا او برا.

الجدول 4: نصيب التكتلات الاقتصادية من واردات الخدمات الدولية 2010-2020

الوحدة: بليون دولار امريكي

Année	WORD	EU	NAFTA	MERCOSUR	SADC	ASEAN
2010	3765.2	1308.1	530.1	88.2	49.0	224.3
2011	4219.5	1447.1	566.1	107.4	59.1	260.8
2012	4374.0	1428.8	585.6	116.9	57.6	285.7
2013	4620.4	1543.8	586.8	124.4	57.7	313.1
2014	5029.4	1692.0	614.3	126.1	59.8	332.0
2015	4794.2	1619.9	612.9	106.3	48.0	320.8
2016	4833.8	1668.5	627.6	97.1	42.1	319.6
2017	5228.7	1829.4	673.3	108.2	44.1	352.7
2018	5687.9	2028.6	698.0	105.7	44.0	389.8
2019	5851.3	2138.5	724.2	97.5	38.5	403.2
2020	4596.4	1783.5	551.0	66.2	27.0	318.3

Source :
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm

من خلال الجدول نلاحظ ان المتصدر في واردات الخدمات هي من نصيب الاتحاد الأوروبي، اما المرتبة الثانية فكانت من نصيب اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، اما في المرتبة الأخيرة فهي من نصيب مجموعة التنمية لجنوب افريقيا، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4: نصيب التكتلات الاقتصادية من واردات الخدمات الدولية 2010-2020.

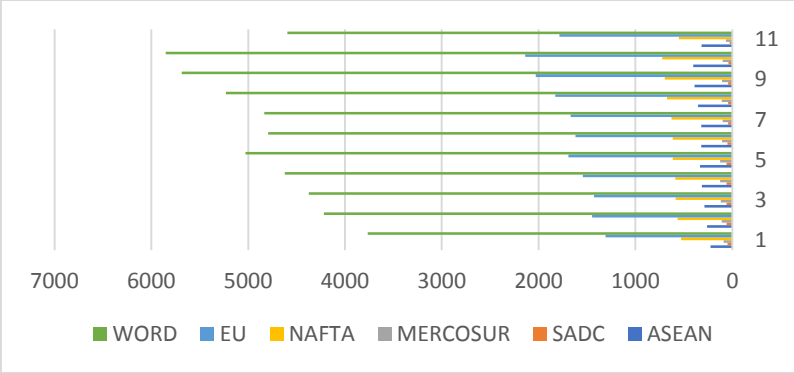

4. خاتمة:

كان التكتل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه السلع بصيغته التقليدية، لكن أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، العمالة، حركة تنقل راس المال وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة الى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا، بعدما ادركت دول العالم انه من الضروري التعاون فيما بينها من اجل مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكتل وغيرها، ومن خلال هذا العمل تم التوصل الى النتائج التالية:

- التكتلات الاقتصادية الكبيرة يكون انتاجها كبير ومواردها كبيرة، لان أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية كبيرة، وتتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛
- تتميز التكتلات الاقتصادية بحرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية؛
- زيادة قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها ووارداتها؛

- التكتلات الاقتصادية الكبيرة والقوية هي التي تسيطر على مجمل الصادرات والواردات الدولية، نظرا لكبر حجمها وعدد سكانها وتقدمها في مراحل التكتلات الاقتصادية وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي.

5. قائمة المراجع:

1. السانوسى شحاتة محمد، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي،(مصر: دار الفكر الجامعي،2003).
2. جويدان الجمل جمال، التجارة الدولية،مركز الكتاب الاكاديمي، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2006).
3. حسن خلف فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر، دون سنة نشر).
4. سعيد مطر موسي، و واخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع،(عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001).
5. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية الى الكوين، الدار الجامعية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2005).
6. عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
7. عزيز محمد وعبد الجليل اوسنينة محمد، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قمار يونس،(ليبيا: منشورات جامعة قمار يونس، 2002).
8. عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1998).
9. محمد السريتي السيد، التجارة الخارجية،الدار الجامعية(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009).
10. محمود الاقداحي هشام، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شهال الجامعية، (الاسكندرية: مؤسسة شهال الجامعية، 2009).
11. مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة،(الجزائر: دار هومة، 2010).

12. هيكل عبد العزيز، الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية، معهد الانماء العربي،(بيروت: معهد الانماء العربي، 1976).

13. المنظمة العالمية للتجارة (2010 الى 2020)، ملفات احصائيات ومصادر، https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm(Consulté le 21/12/2021)